وكرهت أيضا شهادة محرم في نكاح الحلالين

السابع الجماع ولو بذكر مقطوع وان ثناه لان اكله من اصله مع وجود حشفته لكن المولج المقطوع انه لم يكن التزمه لا يفسد نسكه وقد فعل حراما بغيره قال ابن الجمال قال العلامة عبد الروف اما بالنسبة للمولج فيه فيحرم عليه تمكين من يولج فيه او مباشرة الايلاج اي وح يفسد نسكه ويترتب عليه مقتضاه كما هو الظاهر واما بالنسبة للمولج .. في المقطوع في غيره فان كان المقطوع التزمه فظاهر انه يحرم ايضا لانه يصدق عليه انه مجامع بذكره والا فقد فعل حراما بغيره وان لم يكن مجامعا ولا يفسد هذا الاخير نسكه كما هو ظاهر اهـ ويحرم الجماع ولو بعد حشفة من مقطوعها مع حائل كثيف ولو لبهيمة او ميت او ذكر في قبل او دبر ان قرن العقد

وعلم بالتحريم واختار بخلاف غير المميز والناسي والجاهل بالتحريم حيث عذر والمكره قال ابن الجمال لو وجدت كانت باخر الذكر او نصفه فهل تعتبر هي او يعتبر غالب امثاله خلاف في الغسل باتي نظيره هنا رجح منه السهاب ابن حجر الاول وبجمال الرملي وغيره الثاني وباتي فيما لو وجد الكعب او المرفق في غير محله ولكل وجه اهـ ويحرم على غير محرمة تمكين حليل محرم منه اي لجماع وعلى حليل حلال وطي محرمة الا لتحليلها باشرطه

الثامن الاصطياد والتعرض بالتنفير وغيره لكل حيوان بري من كل طير وغيره وحشي وان استانس ماكول يقينا او ماذكل احد اصليه وان علا كمتولد بين حمار وحشي واهلي وان استانس وبين ظبي وشاة وبين ضبع وذيب وكالاوز ولو لم يطر فيشمل البط كما في الفتح واستثنى في النهاية البط فقال الاجزاء

Cornell University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)